

# شبكة تقويم الأداء المهني تسقط في أول امتحان

## أخيشن رضخ لاحتجاجات النقابات ورجال التعليم متخوفون من نهج الوزارة أسلوب المناورة لامتناس الغضب



تقييم أداء الأساتذة رهين بتوفير شروط اشتغال جيدة (أرشيف)

الأخذ بالإعتبار خصوصية القطاعات. وركز عبد الحق لشهب، على أن تقييم أداء هيئة التدريس بشكل البية ضرورية للتحفيز على العمل والتفوق في الإنجاز، والرفع من المردودية والإرتقاء بالقدرة المهنية، إذا ما استعدت عملية التقييم بشروط الموضوعية، والتصف بالنزاهة والمصادقية مما يضمن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتحقيق العدالة والإنصاف والمساواة بين جميع العاملين من نساء ورجال التعليم.

وأعتبر عبد الحق لشهب، الكاتب الإقليمي للجمعية الديمقراطية للتعليم، إرجاء الشروع في تطبيق الشبكة ذاتها، اعترافاً بفضل الوزارة في تدبير أزمة التعليم، وان الاعتراف بالفضل أصبح مدخلا لتحميل الأسرة التعليمية المسؤولية الكاملة، حسب ما هو مضمون جلي في مرسوم التقييط والتقييم الجديد، إذ يحاول مهندس هذا المرسوم أن يقنعوا رجال ونساء التعليم، أن فشل ما يسمى بالإصلاحات سواء القطاعية منها أو العموم الوظيفية العمومية، لا يرجع إلى شروط العمل المزرية التي تتمتع في انعدام التحفيز بسبب قلة الترقين، الذي مره إلى ضعف نسبة المحصن في الترقية وغياب سقف للحد من الانتظار في لائحة الترقين، وعدم اعتماد مبدأ السلم المتحرك، واختلالات منظومة الأجور وهزلتها وطول ساعات العمل، بالإضافة إلى فرض أجهزة الإجراء والضبط إذ الحقوق الإدارية رهيبة بمدى الطاعة والخوع (القطعة الإدارية، نقطة التفتيش) في ظل الانتظار الذي بلغ معناه 41 تلميذاً بالقسمة حسب التصريحات الرسمية للوزارة.

واعتبر المصدر نفسه، أن ما يميز الشبكة، تملص الدولة من المسؤولية المالية عبر الضغط على كتلة الأجور بدل تحسينها وجعلها عابدة وكافية لضرورات المعيشة وارتفاعها الرهيب والتحكم في التوازنات المالية وتحملات نفقات التسيير، عبر الجوء إلى تدابير ملغومة منها مرسوم التقييط والتقييم وإخضاع الترقية بشقيا الاختيار والامتحان المهني لما يسمى بالمردودية والكفاءة والاستحقاق فقط، دون اعتبار التراكم المعرفي والتجربة لدى المرشحين للترقية ناهيك عن ظروف العمل المزرية والتي لا تزيد إلا استحقاق وإقصاء معيار الأقدمية بشقيها، العامة وفي الدرجة واعتماد معايير فضفاضة وغير قابلة للقياس (مقياس البحث والابتكار على سبيل المثال لا الحصر) وعدم

عبرت مجمل مكاتب النقابات التعليمية بالجديدة عن ارتياحها المشوب بالحبطة وأحذر بعد إعلان الوزارة عن تأخير الشروع في تطبيق شبكة تقويم رجال ونساء التعليم، وظلت تنتظر ما ستسفر عنه الأيام القليلة المقبلة وكانت النقابات باختلاف مشاربها، أعلنت عن الدخول في مسلسل الاحتجاجات أمام نياحة وزارة التربية الوطنية والأكاديمية الجوية للتربية والتكوين وشرعت في تنظيم لقاءات لتدارس المذكرة رقم 4 الصادرة بتاريخ 12 يناير 2009 حول المعايير الجديدة لتتقطت وتقيم وتأهيل رجال التعليم ونسائه للترقي بالاختيار، وأعتبر المكتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتعليم التابع للجمعية الديمقراطية للشغل (فدش) أن الشبكة الجديدة، حملت في طياتها العديد من المعايير والمؤشرات التي لا تخدم الشغيلة التعليمية في شيء، بل جاءت، حسب رأيه، لتجهز على مكتسبات الأقدمية العامة وتساهم في تكريس الفوارق بين مختلف فئات رجال التعليم ونسائه وخلق اختلالات عميقة داخل المدرسة العمومية بشكل عام.

ونظمت النقابة الوطنية للتعليم، العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، يوم الثلاثاء ما قبل الماضي، وقفة احتجاجية أمام مقر نياحة وزارة التربية الوطنية بالجديدة ونادت بانفوار الوزارة بإخراج المذكرة المعلومة رغم استهلاك سنة من الحوار المغشوش الذي أقصى النقابات، بل ووضعها أمام الأمر الواقع بإصدارها لهذه المذكرة التي استنكرها كل رجال ونساء التعليم، وقال صالح ابت صالح، الكاتب الإقليمي للشغيلة للتعليم (فدش)، إن هذه الوثيقة لمسؤولي ومناضلي النقابة الوطنية للتعليم احتجاج على تعنت الوزارة وتعاطيها مع ملفات رجال ونساء التعليم بتجاهل تام وتلاعب من خلال حوار مغشوش، نفتحه كلما لوحث النقابات بعزمها على الشروع في تنفيذ خطوات نضالية، وأعتبر ابت صالح هذا التصرف غير مقبول وغير مستساغ، وعبر عن اندهاشه بأن الوزارات السابقة، لم تكن تتصرف كما تتصرف الوزارة الحالية التي تتجاهل مطالب رجال ونساء التعليم، مؤكداً

## تباين المواقف في الحسيمة بشأن توقيف العمل بشبكة تقييم الأداء

خلف قرار توقيف العمل بشبكة تقييم أداء الموظفين، ارتياحا كبيرا بين نساء ورجال التعليم، ممن يتوفرون على اقدمية في الدرجة، وكذا مديري مختلف المؤسسات التعليمية بإقليم الحسيمة، الذين اعتبروا القرار اعفاهم من مشاكل هم في غنى عنها، وجنبهم اصطدامات وصراعات مع الأساتذة المشرفين على حق الترقين.

وكان لقاء جمع الخميس الماضي ثلاث نقابات تعليمية هي الجامعة الوطنية للتعليم (ا.م.ش) والنقابة الوطنية للتعليم (ف.د.ش) والجامعة الوطنية لموظفي التعليم (ا.و.ش) بالوزارة الوصية، خصص لتدارس ملف شبكة تقييم أداء الموظف، انتهى إلى توقيف العمل بالنظام الجديد للترقية والتنقيط، واعتماد المعايير التي تم تطبيقها في ترقينتي 2006 و2007 لإجراء ترقينتي 2008 و2009.

وأوضح مدير إحدى المؤسسات الابتدائية بمدينة الحسيمة أن الوزارة الوصية وشركاها تداركو الموقف في اجتماعهم المذكور، مؤكدا أن الشبكة كانت وضعت للمديرين في مازق حقيقي، خاصة أن المذكرة المنظمة تنص على أن يطلع المعني بالأمر على النقط الإدارية الممنوحة، وكذا التعليق عليها، ما يجعل المدير عرضة لعدة مشاكل، ويفرض عليه في كل الأحوال أن يكون سخريا مع أساتذته، لتلافي المشاكل المرتقب وقوعها مع المرشحين.

وأكد المدير نفسه أنه رغم اعتماد الشبكة الجديدة بمقاييس شمولية تستحضر عمل ومجهودات المرشح خلال كل السنوات التي قضاها في الدرجة، وتستحضر كذلك معيار المردودية والكفاءة المهنية، فإنها تتضمن مجموعة من المعايير والمؤشرات يصعب على المديرين ضبطها، وأن من شأنها أن تخلق عدة حزازات وتوترات بين الإدارة وأطر التدريس.

ومعلوم أن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم (ف.د.ش) كان

وقال مصدر من النقابة المذكورة المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل، إن الدعوة إلى إلغاء الشبكة، وسحب الدليل المذكورين جاء من منطلق أنهما اقترحا من دون إشراك النقابات المعنية في موضوع حساس يهم رجال ونساء التعليم بدرجة أولى، دون أن ينكر ما يمكن أن يكون لهذا التقييط من أهمية في حالة التقيد بشروط معينة.

وأوضح أن نقابته لم تكن، البتة، من النقابات الموافقة على الدليل والشبكة حسب ما تم تداوله من إشاعات.

وتحدث نقابي مسؤول في النقابة الوطنية للتعليم (ك.د.ش)، عن انفرد الوزارة بإصدار شبكة التنقيط التي «سجلنا تحفظنا عليها وعلى اعتبار الشبكة خلاصة استشارة معنا ومع نقابات أخرى ذات تمثيلية، معتبرا محاولة إخراجها إلى حيز الوجود «إجهازا على مجهود جماعي لمدة معينة من المناقشات التي لم تشمل كل الشبكات»، وأشار إلى تسرع الوزارة في الإعلان عن الدليل من دون الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات النقابات المعنية.

وتكر مصدر نقابي أن الإقرار بشبكة للتنقيط يستوجب توفير أطر المراقبة التربوية الضرورية قبل الإعلان عنها، يجب أن يراعى شروطا معينة من قبيل التأخرات المتكررة في التنقيط والغيابات إذ يجب اعتبارها ضمن المؤشرات المتفرعة عن عناصر التنقيط فقط، وحمل الوزارة مسؤولية الانفراد بإصدار الشبكة «دون اكمال شروط نجاحها»، معلنا ارتياحه المشوب بالحذر من الإلغاء المؤقت لتطبيق الشبكة.

## ارتياح مشوب بالحذر بعد الإلغاء المؤقت لشبكة أداة التقييم المهني

وقال مصدر من النقابة المذكورة المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل، إن الدعوة إلى إلغاء الشبكة، وسحب الدليل المذكورين جاء من منطلق أنهما اقترحا من دون إشراك النقابات المعنية في موضوع حساس يهم رجال ونساء التعليم بدرجة أولى، دون أن ينكر ما يمكن أن يكون لهذا التقييط من أهمية في حالة التقيد بشروط معينة.

وأوضح أن نقابته لم تكن، البتة، من النقابات الموافقة على الدليل والشبكة حسب ما تم تداوله من إشاعات.

وتحدث نقابي مسؤول في النقابة الوطنية للتعليم (ك.د.ش)، عن انفرد الوزارة بإصدار شبكة التنقيط التي «سجلنا تحفظنا عليها وعلى اعتبار الشبكة خلاصة استشارة معنا ومع نقابات أخرى ذات تمثيلية، معتبرا محاولة إخراجها إلى حيز الوجود «إجهازا على مجهود جماعي لمدة معينة من المناقشات التي لم تشمل كل الشبكات»، وأشار إلى تسرع الوزارة في الإعلان عن الدليل من دون الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات النقابات المعنية.

ومعلوم أن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم (ف.د.ش) كان

والتعليم وفق شروط معينة، والشروط بقلول لتفعيل الشبكة، شمول الدراسة لبعض الجوانب التي لا يمكن الاستغناء عنها. وقال «لو وضعنا الشبكة على المحك لوجدنا عدة مفارقات بين المؤشرات والواقع التعليمي، لذلك وجب التفكير بجدي في وضع مقاربة موضوعية وشمولية بين الواقع التعليمي ومؤشرات الشبكة». وأشار إلى ضرورة العمل على التغيير التدريجي للشقافة التربوية والبيداغوجية للأطر التربوية والإدارية قبل العمل على إعلان وتطبيق مثل هذه الشبكة.

وفي الوقت الذي طالب أكثر من 1500 أستاذ وأستاذة احتجوا الجمعة الماضي بمقر الأكاديمية الجوية للتربية والتكوين بجهة فاس بولمان، بالسحب الفوري لدليل تقييم الأداء المهني الذي أصدرته الوزارة معينين عن استياتهم لإصداره «دون الأخذ بعين الاعتبار مقترحات النقابات التعليمية، تراوحت ردود فعل نقابات التعليم على اختلافها بين الصمت والغماض والرفض المطلق للشبكة مع تسجيل إصدار بيانات في الموضوع إفضاضة للشبكة.

وكانت الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، واحدة من النقابات المبادرة بإعلان رفضها للشبكة وإلحاق اسمها ضمن النقابات التعليمية الخس ذات التمثيلية الموافقة على الدليل المذكور، إذ تبرأت من الموافقة على «دليل تقييم الأداء المهني والتنقيط، وخاصة «شبكة تقييم الأداء المهني» بل دعت كتابتها الجوية بفاس إلى تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر الأكاديمية شارك فيها أكثر من 1700 رجل تعليم من مختلف المؤسسات التعليمية.

لم يكن الإعلان عن شبكة أداة التقييم المهني، ليمر دون إثارة «الزوبعة»، واحتجاجات عارمة في صفوف رجال ونساء التعليم والنقابات القطاعية التي أعلن بعضها رفضه لدليل تقييم الأداء المهني والتنقيط بل سارعت إلى تنظيم وقفات احتجاجية كانت سببا مباشرا في تاجيل إخراج الشبكة إلى حيز الوجود إلى وقت لاحق، الذي استغلته الشغيلة التعليمية بارتياح كبير مشوب بالحذر من أن يكون الإلغاء «مجرد تكتيك والية جديدة لربح الوقت وامتناس الغضب»

ورأى رجال تعليم من مدينة فاس، أنه لا يمكن، على الأقل في الوقت الراهن، تطبيق شبكة أداء التقييم المهني في ظل وجود تحفظات عليها وتنامي الحركات الاحتجاجية وردود الفعل الراضة لها، وفي غياب حوار جاد ومسؤول عنها ين كل الفرقاء والمتدخلين في العملية التعليمية، واعتبروا تاجيل تطبيقها إلى وقت لاحق، خطوة إيجابية دون أن ينكروا ما يمكن أن يكون لها من أهمية وقاعدة من الناحية الأكاديمية والعلمية في حالة التقيد بشروط معينة.

استقبل عبد الرحيم بقلول، مدير إعدانية بمدينة فاس، التاجيل المؤقت للشبكة، بارتياح كبير، لأنها، بنظره، «وضعتنا كإدارة في موقف حرج لعدم توفر الشروط المادية والموضوعية لتفعيل تلك الشبكة التي، للأسف، جاءت قبل الأوان». دون أن ينكر أهميتها من الناحية العلمية والأكاديمية إذ هي فعالة تشمل مؤشرات مطلوبة جدا في المنظومة التربوية، وستساهم، لو أشك، في إصلاح

# بلعياشي: مبدئيا لسنا ضد شبكة تقييم الأداء المهني

## القيادي في نقابة الكونفدرالية اعتبر أن الوزارة تسرعت في إصدار الشبكة قبل إنهاء النقاش حولها مع النقابات

● ماهي أهم الخلاصات التي يمكن أن نخرج بها؟

● أول خلاصة هي أن الوزارة تسرعت في إصدار شبكة التنقيط والتقييم قبل إنهاء النقاش حولها مع النقابات، وهذا من شأنه تعميق الهوة بين الوزارة والشغيلة التعليمية وتكريس فقدان الثقة التي بنجزها الأستاذ في درسه أو المفتش في عمله أو الإداري في مكتبه، حتى ما إذا تمت محاسبتها عليها وهي تنادي بمبدأ الشراكة وإشراك الفرقاء الاجتماعيين، أن تطلقه في كل قراراتها وأن لا تتعامل بانتقائية ومزاجية كما حدث هنا في إصدار الشبكة، وكما حصل في قضية كبرى تهم الشعب المغربي كله وهي قضية إصلاح التعليم، إذ انفردت بإصدار البرنامج الاستعجالي وتمسكت بعدم الاستجابة لمطلب النقابة الوطنية للتعليم (ك.د.ش) بفتح نقاش جاد ينبغي الاتفاق حوله قبل تطبيقه.

السئلة الثالثة والأخيرة أن إصلاح منظومة الترقية يعتبر من العناصر الأساسية في إصلاح التعليم، لذلك لا ينبغي التفكير في شبكة التنقيط والتقييم وحدها بل ينبغي اعتماد نظرة شمولية تستحضر نسبة الكوفا التي تلح بشأنها على 33 في المائة دون تجزئي، وسقف الانتظار والسنوات المطلوبة للتترشح والترقية وغيرها من القضايا الواردة في اتفاق فاتح غشت 2007 الذي رفضت الحكومة تنفيذه، بالإضافة إلى إصلاح الامتحان المهني الذي التزمت الوزارة منذ السنة الماضية بعقد يوم دراسي بمشاركة النقابات لتطويره والعمل على تجاوز السلبات المرتبطة به، وقد بقي بدون تنفيذ إلى حدود الآن.

أجرى الحوار: عزيز المجذوب

المؤشرات. أو يحضر إلى الدرس وحينما ينسحب يضع الشبكة أمامه ويتذكر ما إذا كان الأستاذ استجاب إلى تلك الشبكة أم لا، وهنا سنعود إلى العمل القديم، يجب كذلك أن تكون عناصر ومؤشرات الشبكة واضحة من حيث صياغتها، ومن المهام التي بنجزها الأستاذ في درسه أو المفتش في عمله أو الإداري في مكتبه، حتى ما إذا تمت محاسبتها عليها وهي تنادي بمبدأ الشراكة وإشراك الفرقاء الاجتماعيين، أن تطلقه في كل قراراتها وأن لا تتعامل بانتقائية ومزاجية كما حدث هنا في إصدار الشبكة، وكما حصل في قضية كبرى تهم الشعب المغربي كله وهي قضية إصلاح التعليم، إذ انفردت بإصدار البرنامج الاستعجالي وتمسكت بعدم الاستجابة لمطلب النقابة الوطنية للتعليم (ك.د.ش) بفتح نقاش جاد ينبغي الاتفاق حوله قبل تطبيقه.

● ألا ترون أن المعايير المتضمنة في الشبكة الجديدة كثيفة وضبط دقيق لسيرورة عمل رجال ونساء التعليم، وبسيلة فعالة لترقيتهم وفق معايير مضمومة تستند إلى الكفاءة وإتقان طرائق التدريس الحديثة؟

● من حيث المبدأ لسنا ضد الشبكة، فحين توضع لها مؤشرات وعناصر واضحة، انطلاقا من الملاحظات، في هذه الحالة يمكن أن تؤدي الدور الذي نطمح إليه جميعا، الدور الذي يتميز بالموضوعية وبالشفافية وبالذقة والتفويض، والمقصود من أي شبكة هو هذا، أي شبكة سواء تلك التي يقيم بها الأستاذ عمل التلميذ، أو المفتش عمل الأطر التابعة له، ويبيق الهدف الأساسي من كل هذا هو التدقيق.



حمادي بلعياشي (خاص)

اعتبر حمادي بلعياشي أن وزارة التربية الوطنية «تسرعت»، عندما أصدرت شبكة التنقيط والتقييم قبل إنهاء النقاش بشأنها مع النقابات. وقال عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم، التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إن إصلاح منظومة الترقية يعتبر من العناصر الأساسية في إصلاح التعليم.

وأوضح في حوار أجرته معه «الصباح» أن الوزارة «وادت»، النقاش الذي كان يمكن أن يصل إلى نتائج إيجابية. وأشار بلعياشي إلى أن عدد المؤشرات المعتمدة في التقييم كبير جدا، وغير واضحة مؤكدا، «يجب أن تكون عناصر ومؤشرات الشبكة واضحة من حيث صياغتها، ومن المهام التي ينجزها الأستاذ في درسه أو المفتش في عمله أو الإداري في مكتبه، حتى ما إذا تمت محاسبتها عليها يعرف أنها من مهامه التي ينجزها يوميا».

وهي ما يلي نص الحوار:

● هل تم تاجيل العمل بشبكة تقييم الأداء المهني أم أن الأمر يتعلق بإلغاء مبدل لها؟

● في البداية أود طرح مسألة أساسية، وهي أن وزارة التربية الوطنية عندما أصدرت هذه الشبكة قالت إنها أصدرتها بمشاركة جميع النقابات، وأريد هنا أن أرفع اللبس. ففي الواقع، منذ أكثر من سنة ونحن نقاش هذه الشبكة مع وزارة التربية الوطنية من خلال مديرية الموارد البشرية، وقنعنا فيها خطوات مهمة، خاصة في ما يتعلق بالمؤشرات المرتبطة بعناصر الترقية الخمسة، بينما يتم الحسم في هذه العناصر الخمسة على المستوى المركزي، وكنا نتناظر في ما بيننا وبيند الإراء والملاحظات، وكنا على وشك الانتهاء من إحدى الشبكات وهي شبكة حياة التدريس، وكنا قد بدأنا العمل بها، أما باقي الشبكات الأخرى فلم نتحدث بشأنها ولو بكلمة واحدة، حتى فاجأنا الوزارة في بداية الدخول المهني الحالي بمؤشرات جاءت بها بعد الحوار والاتفاق مع المفتشية العامة التربوية، وكنا قد اتفقت خلال السنة الماضية مع ممثلي هذه المفتشية على أساس أن يحضروا معنا بقية اللقاءات لكي ننضج النقاش بصفة جماعية.

لكن فضلت المفتشية أن تناقش على انفراد مع مديرية الموارد البشرية على أن تلغنا المديرية رأبها، وأدلبنا بملاحظات «عامة»، وأشد على كلمة عامة، وقلنا إن عدد هذه المؤشرات أكبر من أن يستوعبه المفتشون، وكفي الوزارة، وفي عمرة الحوار المركزي، لكن في انتظار أن يثار النقاش بالنسبة إلى عناصر التقييم الخمسة، أفهمنا أنها ستعتمد هذه الشبكة، لأن المفتشين يجب أن يشتغلوا انطلاقا من شبكة معينة، وقالوا إننا لم نتفق بعد على هذه الشبكة ولم نقاش عناصرها وأبيدنا تحفظنا منها، وهذه الملاحظات أو المعطيات كان لا بد من الإدلاء بها حتى لا تقول الوزارة إنها استشارت مع النقابات، فالوزارة «وادت» النقاش الذي كان يمكن أن يصل إلى نتائج إيجابية، أما بالنسبة إلى مسألة تعليق العمل بهذه الشبكة أو إلغاءه، فالوزارة تقول إنه تم تاجيلها هذه السنة إلى حين تعميق النقاش بشأنها، لكن نرجو أن يكون فعلا نقاشا حقيقيا بمعنى أن نستمتع إلى النقابات وأن نتبادل الرأي.

● ما هي مؤاخذاتكم على دليل تقييم الأداء المهني؟

من متابعة الدرس أو أن يستوعب تلك